

الإشكال المنهجي في العلوم الإنسانية من منظور الفلسفة الوضعية أوغست كونت نموذجاً

بوزار نورالدين¹

إذا كانت العلوم الطبيعية قد بلغت في هذا العصر تطوراً ملحوظاً، وترتب عنه انعكاسات إيجابية، فإن العلوم الإنسانية بقيت دون هذا التطور، رغم الأهمية البالغة التي يكتسبها موضوع دراستها، وهذا ما جعل المهتمون بهذا الحقل المعرفي يبحثون عن الأسباب التي تقف وراء تخلف هذه العلوم مقارنة بالتقدم الحاصل في العلوم الطبيعية، وكان أبرزها الإشكال المنهجي، بحيث ربط الوضعيون تطورها بضرورة اعتمادها المنهج الوضعي المعتمد في العلوم الطبيعية، فإلى أي مدى يمكن تطبيق هذا المنهج؟ وإذا كان تطبيقه ممكناً، فهل هو كفيلاً بإخراج العلوم الإنسانية من أزمتها؟

لقد بلغت العلوم الطبيعية عبر الحقب الزمنية المختلفة تطوراً سريعاً، ترتب عنه نتائج ميدانية ملموسة أثرت في الحياة الإنسانية بجميع مناحيها، وهذا ما جعل الاهتمام من قبل الإنسان بالعالم المادي الطبيعي يتزايد، قصد معرفته والوقوف على مختلف القوانين الطبيعية التي تنظم حركته، بحيث أصبح البحث في الجوانب المادية مركز البحث العلمي، والمحور الرئيس الذي تركز حوله نشاط الفكر الإنساني .

إن هذا التركيز على الجانب المادي، جعل الإنسان ينسى أو يتناسى بفعل قوة جرف حركية العلوم الطبيعية التي استحوذت على كل تفكيره أهم عنصر، بل العنصر الأكثر فعالية والذي أحدث جميع هذه التحولات العلمية في مختلف الحقول المعرفية، وخاصة منها الحقل المعرفي للعلوم الطبيعية، وهو الإنسان، باعتباره موضوعاً جديراً بالبحث والدراسة، نظراً لتركيبته المعقدة، ذات الأبعاد النفسية والاجتماعية والتاريخية... الخ

إن هذه الجوانب لا يمكن للعلم الطبيعي أن يقدم معرفة عن حقيقتها أو الكشف عن القوانين التي تحكم كل جانب منها مهما كانت درجة التطور التي بلغها اليوم، أو التي يمكن أن يبلغها مستقبلاً، الأمر الذي خلق حاجة ماسة إلى ضرورة وجود مباحث خاصة تضطلع بمهمة البحث في مثل هذه الأبعاد الإنسانية.

وإيماناً منا بأهمية هذه العلوم الإنسانية تناولنا هذا الموضوع بالبحث والدراسة إذ نحاول ان نعالج الإشكاليته التالية: هل تعتبر العلوم الإنسانية دراسات علمية حقيقية لها خصائص البحث العلمي وقواعده المنهجية القائمة على التفسير أم هي دراسات تأملية تركز على الفهم؟ وهل أعاق هذا الإشكال المنهجي تطور هذه العلوم

¹ أستاذ بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم الفلسفة. بجامعة حسبية بن بوعلوي . الشلف.

الإنسانية أم كان عاملا ديناميكيا في تطورها؟ وبصيغة أخرى هل المنهج في العلوم الإنسانية علمي أم تأملي؟ وكيف نستطيع علموية هذه الدراسات؟ فهل يتم ذلك بنقل المنهج التجريبي المعتمد في العلوم الطبيعية أم بإبداع منهج جديد خاص بهذه العلوم الإنسانية؟

إن هذه الإشكالية على سعتها وعمقها لا يمكننا البحث فيها إلا من خلال الوقوف على مختلف الدراسات التي قام بها أقطاب الفلسفة الوضعية وعلى رأسهم الفيلسوف الفرنسي أوغست كونت الذي بحث في هذه الإشكالية.

إن هذه الدراسات من شأنها أن تسلط الضوء على الكيفية التي تناول بها هؤلاء الفلاسفة مشكلة العلوم الإنسانية، وهل تمكنوا فعلا من حلها؟

إن هذا البحث ما هو إلا محاولة متواضعة للفت الانتباه إلى أهمية العلوم الإنسانية، انطلاقا من واقعها وصولا إلى آفاقها المستقبلية، ولا يكون ذلك إلا من خلال الوقوف بشكل خاص و أساسي على الصراع الذي وقع حول المنهج في العلوم الإنسانية متسائلين عن ما انتهى إليه وانعكاسات هذا الصراع وارتداداته المباشرة وغير المباشرة على هذا الحقل المعرفي (العلوم الإنسانية).

وقد يتساءل القارئ لهذا البحث عن الأسباب التي وقفت وراء تناولنا له، فنقول إن اختيارنا لهذا الموضوع لم يأت من باب الصدفة أو مجرد نشوة البحث والإطلاع، وإنما أتى انطلاقا من اعتبارات أساسية يمكن بيانها على النحو الآتي :

أولا: طغيان النظرة المادية ممثلة في الاهتمام بعلوم المادة (الطبيعية)، و النظر إلى الإنسان على أنه كائن مادي لا غير، وعليه فالعلوم الطبيعية كفيلا بتحقيق كافة مطالبه، والإجابة عن كل تساؤلاته، في حين أنه كائن روحي، و بالتالي فلا بد من اهتمام بتلك الدراسات الإنسانية التي تعنى بالبحث في هذا البعد الإنساني بكل مكوناته الروحية،القيمية والثقافية و الحضارية.

ثانيا: التطلع إلى جعل العلوم الإنسانية أداة لتحقيق المعرفة المرجوة لرسم الأفق الحضاري الإنساني، وتفعيل نتائج هذه الدراسات الإنسانية، النفسية والاجتماعية والتاريخية لإحداث التحولات المطلوبة وخلق التوازنات ومواجهة التحديات المستقبلية.

ثالثا: محاولة بعث القيم الثقافية الإنسانية التي شيدها الحضارات العريقة التي أصبحت تتداعى وتتجه إلى الاندثار في عصرنا هذا، الذي أصبح لا يؤمن إلا بالقيم المادية غير مكترث بالقيم الإنسانية كالحرية والإرادة الخلاقة.

رابعا: التأكيد على أن الإنسانية لا يمكنها تشييد حضارة راقية قادرة على خلق آليات التعايش بين أفراد الإنسان وتآزرهم لبناء مستقبل مشرق، إلا إذا تم التفاعل بين الجانب المادي والجانب الثقافي الروحي. هذه إذن أبرز الأسباب التي قوت في نفوسنا الرغبة ووجهتنا إلى اختيار هذا الموضوع.

لقد شهد القرن التاسع عشر جدلا وحوارا لا يزال صدها حتى الآن حول المنهج الملائم و المناسب للعلوم الإنسانية، فإذا كانت العلوم الطبيعية قد اعتمدت المنهج التجريبي، فهل تتبع العلوم الإنسانية المنهج نفسه أم ينبغي لها أن تتبع منهجا آخر خاص بما يناسب موضوعها؟ وهل الظواهر الإنسانية قابلة للتفسير على النحو الذي تقبله الظواهر الطبيعية؟

إن هذا الإشكال المنهجي الذي أثارته دراسة موضوع العلوم الإنسانية أفرز وجهات نظر متباينة، من أبرزها وجهة نظر الاتجاه الوضعي، ممثلا في رائده **أوغست كونت**، فهل استطاع أنصار هذا الاتجاه حل الإشكال المنهجي للعلوم الإنسانية، وما هي طبيعة المنهج المقدم لدراسة الظواهر الإنسانية والاجتماعية؟ وهل استطاع هذا المنهج المقترح أن يرتقي بالعلوم الإنسانية إلى مصاف العلوم الفعلية؟

أولا : العلوم الإنسانية تتأسس على التفسير :

إذا كان من المعلوم أن التغيرات التي شهدتها القرن التاسع عشر، وعلى الأخص تلك التي طرأت على المنظومة الفكرية السائدة، قد أفرزت جملة من النتائج نجد من أبرزها ظهور العلوم الاجتماعية في المجتمعات الغربية، تلك العلوم التي ظهرت ظهورا متتابعا ومتسارعا من أهمها الأنثروبولوجيا والاقتصاد وفلسفة القانون والعلوم السياسية وعلم النفس وعلم الاجتماع... الخ

ولقد اعتمدت هذه العلوم في البداية على مناهج لغوية وتاريخية استبطانية في الغالب، ثم بدأت تتأثر بالتقدم الهائل للعلوم الطبيعية نتيجة تبني هذه الأخيرة للمنهج الوضعي، وأهم عنصر أثرت به العلوم الطبيعية على العلوم الإنسانية هو المنهج العلمي المتمثل في المنهج التجريبي ، ولما كان هذا المنهج هو سبب التطور الهائل الذي بلغته العلوم الطبيعية، فاعتقد الباحثون في حقل العلوم الإنسانية من أنصار الاتجاه الوضعي أن هذه العلوم لا يمكنها أن تصل إلى درجة العلمية إلا باعتمادها نفس المنهج المعتمد في العلوم الطبيعية، ولقد كان في طليعة هؤلاء الفيلسوف وعالم الاجتماع الفرنسي **أوغست كونت** الذي طالب في إطار علم الاجتماع بضرورة استخدام مناهج علوم الطبيعة في دراسة الظواهر الاجتماعية.

وتتضح دعوته هذه في قوله: «إن الخاصية الأساسية للفلسفة الوضعية هي النظر إلى كل الظواهر على أنها خاضعة لقوانين طبيعية ثابتة، اكتشافها الدقيق وردها إلى أقل عدد ممكن هو الهدف من كل جهودنا، في الوقت الذي نعتبر فيه أن البحث عما يسمى بالعلل (causes) الأولى أو النهائية هو أمر غير معقول ونخال من كل معنى.»²

انطلاقا من هذا القول يتضح أن **أوغست كونت** يؤمن إيمانا جازما بضرورة الاعتماد على المنهج الوضعي في جميع المباحث، وخاصة في علم الاجتماع، إذ يرى أن العلوم الاجتماعية كانت لا تزال في أيامه في عهد الطفولة، أو فيما يناظر الطورين اللاهوتي والميتافيزيقي بالنسبة إلى تطور الفكر الإنساني، فحالها اليوم (في أيامه)

² بدوي عبد الرحمن، موسوعة الفلسفة، الجزء 1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، سنة 1984، الطبعة 1، ص: 313.

كحال علم التنجيم بالنسبة إلى علم الفلك، أو علم الصنعة بالنسبة إلى علم الكيمياء، والعقل في هذه المرحلة السابقة على الطور العلمي يكون « مثاليا في السير مطلقا في التصور، اعتباطيا في التطبيق، وعلى علم الاجتماع كي يكون علما بالمعنى الحقيقي، أي الوضعي، أن يقاوم هذه الصفات الثلاث :

المثالية،الإطلاق، الاعتباطية، أي عليه أن ينبذ «الأفكار المطلقة» وأن يحصر همه في التنسيق بين الوقائع الاجتماعية المشاهدة، وتكميم أدوات البحث، وعليه أن يقصر نفسه على ما هو نسيي دون أن يطمح ببصره إلى معرفة الحقيقة الواقعية الدقيقة للكشف عنها.»³

فالوضعية كما صاغها أوغست كونت في فرنسا وهيربرت سبنسر وجون ستيوارت مل في إنجلترا، هي التي كانت تقوم بتحليل الأحداث الإنسانية تحليلا تجريبيا خالصا، ومن ثم هجرت تماما كافة المفاهيم الدالة على أفكار داخلية، أو ماهيات، أو مبادئ ترنستندالية تتجاوز الواقع وتتسامى عليه ، مدعية أن المناهج الملائمة لدراسة الظواهر الاجتماعية هي تلك التي تتبناها العلوم الطبيعية والتي تركز على مفاهيم مثل التتابع والتساق والسبب والنتيجة، ومثل هذه المفاهيم هي التي تساعد العلماء في إقامة قوانين التطور الاجتماعي والتنظيم الاجتماعي.⁴

إذن فغاية الفلسفة الوضعية هي نقل مبادئ ومناهج العلوم الطبيعية إلى مواضيع الاجتماع والفن والأدب ... فكأن الفيلسوف الوضعي أكثر اهتماما بالحقائق المدركة حسيا من الأفكار، وبالكيفية التي تنشأ بها هذه الأفكار منه بأسبابها، ونبد كل معرفة لا تركز على دلائل حسية باعتبارها تأملا تافها.

فإتباع الطريقة الوضعية في تفسير الظواهر يعني ترك البحث عن العلل الأولى والمطلقة وهو ما يميز المرحلة اللاهوتية، كما يعني ترك البحث عن تحليل الظواهر بكيانات مجردة تفترض أنها ملازمة لها، وهو ما يميز المرحلة الميتافيزيقية، لكي نخلص إلى البحث عن القوانين بوصفها العلاقات الثابتة لتمائل الظواهر وتعاقبها. وإذا كان أمر المرحلتين اللاهوتية والميتافيزيقية قد طال بالنسبة لعلم الاجتماع أكثر من العلوم الأخرى، فإن ذلك راجع إلى كون هذا العلم يتناول أكثر الظواهر تعقدا، ولكن كونت يرى بأن الأوان قد آن في عصره لكي يتجاوز هذا العلم المرحلتين اللاهوتية والميتافيزيقية مستعيضا عنهما بتطبيق الطريقة الوضعية.⁵

هذه الطريقة الوضعية أول ما تتميز به هو أنها تستعيض عن الخيال بالملاحظة ، فالملاحظات التي لا يتم تسجيلها بكيفية موضوعية ودقيقة ويطغى عليها الخيال الذي تحفره ميول ذاتية، لم تمكن العلم من بلوغ أهدافه. وهذا النمط من الملاحظات هو الذي كان سائدا في دراسة الظواهر المجتمعية في المرحلتين اللاهوتية والميتافيزيقية من تطور الدراسات الاجتماعية.

³ بدوي عبد الرحمن، المرجع نفسه، ص: 313.

⁴ ريكان ه.ب، منهج جديد للدراسات الإنسانية، تر: علي عبد المعطي محمد و محمد علي محمد، مكتبة مكاوي ، بيروت ، سنة 1979، الطبعة 1،

صص :85-84.

⁵ وقيدي محمد، العلوم الإنسانية والإيدولوجيا، دار الطليعة، بيروت، سنة 1983، الطبعة 1، ص: 25.

كما أن الطريقة الوضعية تتميز من جهة ثانية بإضفاء صفة النسبية على الظواهر المدروسة، فالانتقال من النظرة المطلقة للظواهر إلى النظرة النسبية لها قد مثل المظاهر الأساسية للتطور الذي ينقل أية معرفة من المرحلتين اللاهوتية والميتافيزيقية إلى المرحلة الوضعية، فالبحث عن العلل الأولى للظواهر هو في نهاية المطاف بحث عن تفسير مطلق، أما الدراسة التي تكتفي بالبحث في القوانين، فهي لا تستخدم إلا المفاهيم النسبية.

أما الميزة الثالثة للطريقة الوضعية التي يصر كونت على تطبيقها في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية فهي التوقع العقلاني للظواهر، أي التنبؤ بحدوثها مستقبلا كنتيجة لضبط شروطها، وهذا يعني أن توقع الظواهر يقتضي معرفة بقوانين حدوثها، وهو الأمر الذي يتوقف على ملاحظتها ملاحظة دقيقة وعلى إضفاء النسبية عليها بالاختصار على دراسة عدد محدود منها.

إذن فاتباع الطريقة الوضعية بالخصائص السالف ذكرها يعني تطبيق العلم الجديد (علم الاجتماع) المنهج العلمي بخطواته المعروفة، وخاصة منها تلك التي تتبعها أقرب العلوم إليه وهي علوم الحياة (البيولوجيا) وهي خطوات الملاحظة، والتجريب، وطريقة المقارنة.⁶

إن هذا المنحى الذي اتخذ أنصار الاتجاه الوضعي في التعامل مع الظواهر الإنسانية مرده إلى كون هذا الاتجاه أراد أن يعمم النظرة الوضعية التي اكتسحت العلم الطبيعي، وامتدت لتمس حقلا معرفيا تتسع دائرته باستمرار وهو العلوم الإنسانية، داعية إلى سوسولوجيا وصفية ذات نزعة تشيئية وتاريخ أمبيرقي، وعلم نفس سلوكي .

يعتبر أوغست كونت صاحب السبق بلا منازع في محاولة التأسيس لعلمية الدراسات الاجتماعية والإنسانية، فعلم الاجتماع في نظره يعتبر علما وضعيا، وإذا كان كذلك فهو يعتمد بالضرورة على التجربة والملاحظة، التحليل الرياضي، وهما منهجان أساسيان داخل الفيزياء الرياضية بجميع فروعها.

إن هذا التوجه (الكونتي) لدراسة الظواهر الاجتماعية دراسة وضعية، قد تم تعزيزه وإثراؤه من قبل الوضعيين من بعده، واستمرت عملية البناء والتأسيس للدراسة الوضعية للوقائع الاجتماعية بفضل مجهودات الكثير من علماء الاجتماع .

ثانياً: نقد منظور الاتجاه الوضعي .

بعد الانتهاء من عملية التحليل المختصر لتوجهات النظرية الوضعية والتي دافع روادها بقوة عن ضرورة دراسة الظواهر الاجتماعية والإنسانية دراسة علمية بالاعتماد على المنهج العلمي المستخدم في العلوم الطبيعية. فمن المشروع أن نتساءل، هل استطاع هذا الطرح أن يفرض نفسه على جميع العقول، على الأقل عقول علماء الاجتماع منها؟

⁶ وقيدي محمد، المرجع نفسه، ص، ص: 26، 27

لقد استطاعت العلوم الاجتماعية فعلا بفضل هذه الآليات والقواعد المنهجية من الابتعاد بالدراسة الاجتماعية عن الطابع الفلسفي وإضفاء الطابع العلمي الموضوعي عليها.

إلا أن المتأمل لهذا الطرح يستنتج بأن أصحابه جعلوا الظاهرة الاجتماعية مماثلة للظاهرة الطبيعية، غافلين عن تلك الفروق الجوهرية القائمة بينهما، وأهمها هو ارتباط الظواهر الاجتماعية والإنسانية بالقيم وعدم ارتباط الظاهرة الطبيعية بها، وبالتالي يمكن التساؤل إذا كان في وسع العلوم الإنسانية أن تنفصل عن هذه القيم، فمسألة القيمة إذن تعتبر مسألة أساسية لا مفر من مواجهتها قبل التعرض للمشكلات الخاصة بالعلوم الإنسانية، فثمة مأزق حقيقي في هذا الشأن، فهذه العلوم لكي تصل إلى مثل ما وصلت إليه العلوم الطبيعية المادية من عموم وشمول وحتمية لا يمكن أن ترتبط بالقيم، وهي إن انفصلت عن القيم لم تعد علوما إنسانية. 7

ورغم ذلك يمكن القول بأن الباحث في العلوم الإنسانية يتناول في الغالب، دراسة الأحداث الإنسانية بمقولات ومفاهيم ضمنية ولا شعورية تحول دون الفهم الموضوعي لها، على عكس الباحث في المجال الفيزيائي والكيميائي الذي يستطيع أن يصل إلى درجة موضوعية عالية في تعامله مع الظواهر الفيزيائية والكيميائية، وبالتالي الوصول إلى قوانين تفرض نفسها على جميع العقول، وسبب ذلك هو كون الحقائق الفيزيائية والكيميائية تشكل المثل الأعلى الذي لا يمكنه أن يصطدم بالمصالح والقيم.

ومن المستحيل استبعاد تلك الأحكام القيمة والمفاهيم القبلية من البحث خاصة إذا تعلق الأمر بالعلوم الإنسانية، وهذا ما ذهب إليه **ماكس فيبر** عندما اعتقد بأن المسألة لم تعد في إقصاء كل مفهوم قبلي وكل حكم قيمة، بل على العكس من ذلك، فهو يدعو إلى إدماجه في العلم وتحويلها إلى أدوات نافعة من أجل البحث عن الحقيقة الموضوعية.

إذن فكل فكر تاريخي أو اجتماعي يخضع لتأثيرات عميقة غالبا ما تكون غير واضحة بالنسبة للباحث الفردي، تأثيرات لا يجب أن تكون موضوع إقصاء بأي حال من الأحوال، بل على العكس من ذلك يجب العمل على أن يصبح الباحث على وعي كامل لها، وإدماجها في البحث العلمي لتلافي مفعولها المشوش أو على الأقل تقليصه إلى الحد الأدنى. 8

لقد تناسى الوضعيون إذن أن الظواهر الاجتماعية والإنسانية تختلف تماما عن الظواهر الطبيعية التي لا عقل ولا إرادة لعناصرها، والتي ينم مظهرها عن مخبرها، لأنها أحادية النسق، تحكمها كلا أو جزءا قوانين ونظريات واحدة لا تتبدل، ولذلك نجد أن كلا من الملاحظة الحسية، أي المشاهدة، والملاحظة العقلية، وجميع خطوات التحريب التي تجرى عليها، بوصفها ظواهر طبيعية أحادية النسق تستوعبها كلها في جميع مظاهرها، لأن ظاهرها لا يختلف عن باطنها في شيء، حتى أنه ليدل دلالة تامة، لما بين الظاهر والباطن من ارتباط عضوي شامل

⁷ فتحي الشنيطي، محمد، أسس المنطق والمنهج العلمي، دار النهضة العربية (بيروت)، سنة 1970، (ب. ط.)، ص: 197.

⁸ لوسيان غولدمان، العلوم الإنسانية والفلسفة، تر: محمد العدلوني و يوسف عبد المنعم، دار الثقافة، الدار البيضاء، سنة 2001، الطبعة 1،

ومتكامل. أما الظواهر الاجتماعية والإنسانية فتختلف عن الظواهر الطبيعية في أنها بوصفها ظواهر عنصرها الأساسي الإنسان الاجتماعي العاقل ذو الإرادة، الذي يعيش معايشا لغيره من البشر ومرتبطا بهم بشتى العلاقات الاجتماعية، فهي تختلف في أنها ثنائية النسق .

فالعلوم الاجتماعية والإنسانية تعنى بمعالجة القضايا النوعية و القيمة المستمدة من الخبرة الإنسانية ومجالاتها فيما يستقر بها من الشعور والوعي ومن اللاشعور والحدس دون أن تنقص عوامل الذاتية من جدوى المعارف المتوصل إليها في هذه العلوم.

وعليه فليس من الضروري أن تلجأ هذه العلوم الإنسانية إلى مناهج العلوم الطبيعية التي تتأسس على الرقمية والقياس، إذ أن هذه الآليات كثيرا ما تشوه المعرفة بعالم الوعي والخبرة والفهم للواقع وإمكانات المستقبل، فضلا عن قصورها عن فهم القيم و ديناميكيات الدوافع والمبادئ الأخلاقية.

فالمناهجية الوضعية قد انتهت بالعلوم الإنسانية إلى الوقوع في تأملات ميتافيزيقية – في ثوب مادي هذه المرة – لا تقل خطرا عن تأملات الفكر اللاهوتي الذي حاربه، وذلك لأنها لم تميز بين نوعين من الموضوعات: النوع الذي يشمل الحوادث القابلة للدراسة الوصفية والمشاهدة الحسية، مثل ميدان التنظيم والإدارة والكفاية الإنتاجية، والنوع الذي يتعلق بالبحث في أصل اللغات ونشأة الأديان، وطبيعة الأخلاق، ونشأة النظم الاجتماعية كالأسرة والشرائع.⁹

فمحاولة العلوم الإنسانية تطبيق منهجية العلوم الطبيعية أوقعها في جملة من المشاكل، من أبرزها أنها لم تدرك بشكل صحيح ماهيتها عندما حاول علماءها قياسها بمعايير وخصائص المعرفة المتمثلة في جملة القوانين الموجودة في علوم الطبيعة.¹⁰

ومن هذا المنطلق يتضح أن العلوم الإنسانية لا يمكن النظر إليها بمنظور العلوم الطبيعية، نظرا للتباين الجوهرى بينهما، وهذا ما ذهب إليه الكثير من المفكرين، حيث ذهبوا إلى القول بعدم التجانس الجذري بين موضوعات علوم الطبيعة وبين علوم الروح والتي يطلق عليها أيضا اسم (العلوم الذاتية)، وهذا يعني أن نمط المعرفة لا يمكن أن يكون متماثلا في كلا النمطين من العلوم: فالتاريخ وعلم النفس وكل علم يتعلق بالإنسان عامة لا يمكن أن يتألف مع مقولات المعرفة الموضوعية التي ترتبط بالعلوم الطبيعية، كما هو الحال بالنسبة للسببية والقانون والمفهوم، ذلك أن نمط المعرفة التحليلية التي تميز علوم الطبيعة، أي البحث عن القوانين وعن الشرح

⁹ أمزيان ، محمد محمد ، قراءة في كتاب (منهج البحث الاجتماعي بين الوضعية والمعيارية)، مراجعة: محمد بن نصر، (ب . سنة) ، (ب . ط)، ص

السبي، إنما يفترض مسبقا سيرورة موضوعية، وإذا ما حملنا هذه السيرورة إلى مجال علوم الروح فإنها ستقضي على ما يعتبر حقل الاهتمام الخاص : الواقع المعاش، عالم الدلالة وعالم القيم.¹¹

إذن فالالاتجاه الوضعي قد بالغ أنصاره في تصورهم لانطباق مبادئ العلوم الطبيعية على الظواهر الاجتماعية والإنسانية، فالمبادئ السوسولوجية المصاغة في صورة قوانين تبدو فارغة، فليس هناك ما يبرر الافتراض القائل بأن العلاقات المتشابهة في الميدان الاجتماعي سوف تظل هي نفس العلاقات في نطاق الفيزياء، فهناك فارق كبير بين قولنا أن العلوم الطبيعية قد توجه العلوم الاجتماعية من حيث أنها تعطي الاتجاهات التفسيرية العامة أو النماذج دون أن تطبق، وبين الانزلاق بسهولة في استخدام القوانين الطبيعية بوصفها نماذج للتحليل السوسولوجي.¹² ومن هذا يتضح أن الدراسة الوضعية للظواهر الاجتماعية والإنسانية لازالت تعترضها صعوبات جمة، وأن المختصين في حقل العلوم الإنسانية مازالوا لا يستطيعون أن يعيشوا بجياد عن دلالات بحوثهم ونظرياتهم التي طبقوها على مجتمعاتهم، الأمر الذي يفرض ضرورة النظر إلى الفاعل الإنساني كعرفة أو كقدرة، فضلا عن اعتباره موضوعا محوريا للبحث والدراسة.

إذن يجب القبول باختلاف نوعي بين مجالي المعرفة الإنسانية (مجال العلوم الفيزيائية . الكيمائية ومجال العلوم الإنسانية)، فإذا كان الإنسان كائنا حيا واعيا وليس آلة، وإذا ما توجب القبول بثلاثة أشكال للكينونة مختلفة فيما بينها بصورة نوعية في الكون : المادة الجامدة، والحي، والواعي، فإن ذلك يعني أيضا القبول بوجود اختلافات نوعية بين المناهج الخاصة بالعلوم الفيزيائية . الكيمائية، البيولوجية وتلك التي تخص العلوم الإنسانية.¹³ فالنزعة الوضعية قد أوصلت العلوم الإنسانية إلى أفق مسدود بتبنيها المنهج الطبيعي في دراسة الظواهر الاجتماعية والإنسانية، وهي بهذا قد صيرت الإنسان كيانا ماديا فقط وتجاوزت ظواهره الروحية والأخلاقية لأنها تفلت من شبك الملاحظة والتجريب، وكانت النتيجة أن اختفى الإنسان من العلوم الإنسانية، أو بالأحرى تلاشت حرته وإرادته ووجدانه، وهذا ما وعاه بوضوح الفيلسوف الفرنسي ميشيل فوكو حين قال: « إن الإنسان الذي ولد في القرن الثامن عشر (يعني بذلك ولادته في مجال البحث الإنساني العلمي) لم يتم العثور عليه بعد.»¹⁴

فالدراسة الوضعية للظواهر الإنسانية، التي أكد عليها الوضعيون قصد الوصول إلى العلمية والموضوعية التي وصل إليها علماء الطبيعة، صعبة المنال في حقل العلوم الإنسانية رغم تأكيد أنصار الوضعية إمكانية ذلك. ولكن هذا الأمر لا يمكن تصوره، إلا إذا كان العالم الإنساني . كما هو الحال في العلوم الطبيعية . يقف كلية خارج موضوع دراساته، بينما الحال على عكس ذلك في العلوم الإنسانية، فالعالم كعضو في مجتمع، جزء من الواقع الذي يخضعه

¹¹ كاترين كولويو، تيلين، ماكس فيبر والتاريخ، تر: د. جورج كتورة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر و التوزيع (بيروت)، سنة : 1994، ط 1، ص: 54.

¹² علي محمد، محمد، مقدمة في البحث الاجتماعي، دار النهضة العربية، بيروت، سنة 1983، (د . ط)، ص : 104 .

¹³ لوسيان، غولدمان، العلوم الإنسانية والفلسفة، مرجع سابق، ص: 132 .

¹⁴ حوار مع ميشيل فوكو) مجلة (بيت الحكمة) العدد الأول، الصادرة في الدار البيضاء (المغرب)، ص: 19، 20.

للدراسة، ومعتقداته التي تسبق دراساته، ويحمل فكرة عن المجتمع والثقافة والشخصية وله قناعات ومسلمات، وقد يكون لما طبع عليه في مؤسسات المجتمع الذي ينتمي إليه تأثيرات على مستوى إدراك وتفسير القضايا الاجتماعية، وهو يحمل إيديولوجيا لعلها تدفع إلى اتجاه تقديم التفسيرات التي تنسجم معها. وكل هذه المعطيات قد تشكلت تحت تأثير واقع تاريخي معين شارك فيه هو نفسه.

إن المناداة بإمكانية علم اجتماع متحرر من أحكام القيمة، مجرد أسطورة تتجدد صورها بين الحين والآخر، وهذا من شأنه أن يقوض أطروحات النزعة الوضعية.